● أخبار قصيرة

أسطول الملاحة البحرية الإيرانية يضم ٢٥٠ سفينة عابرة للمحيطات

صرّح المدير العام لشؤون البحارة والمنظمات المتخصصة والدولية في منظمة الموانئ والملاحة البحرية: إن من بين ١٠٠ ألف سفينة دولية عاملة في العالم، هنالك ٢٥٠ سفينة عابرة للمحيطات ضمن أسطول الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وهنّأ مهدي فرمهيني فراهاني، خلال حفل أقيم لإحياء يوم الملاحة البحرية العالمي في ميناء بوشهر (جنوب البلاد)، المجتمع البحري في البلاد بهذا اليوم، وقال: يعمل حاليًا ١٤٦ ألف بحار إيراني في الأساطيل المحلية والدولية، وإن إدراج التعليم البحري في البلاد على القائمة البيضاء للمنظمة البحرية الدولية يُظهر الالتزام بالمعايير الدولية والجودة العالية للتدريب المُقدم في إيران. وأضاف: يوجد حاليًا أكثر من ١٠٠ ألف سفينة دولية في العالم، منها حوالي ٢٥٠ سفينة عابرة للمحيطات تابعة لأسطول الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مما يجعل ضرورة تحديث الأسطول وتجهيز السفن وتطوير صناعة بناء السفن في البلاد أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

وفي إشارة إلى شعار يوم الملاحة البحرية العالمي لهذا العام «محيطنا، التزامنا، وفرصتنا»، قال فرمهيني فراهاني: يؤكد هذا الشعار على ضرورة الاهتمام بالحد من التلوث البيئي في البحار، وقد طُلب من الدول اتخاذ تدابير فعالة للحفاظ على سلامة المحيطات.

٢٠٪ .. حصة بوشهر من مجمل صادرات البلاد

أعلن المدير العام للصناعة والتعدين والتجارة في محافظة بوشهر (جنوب البلاد) أن خُمس صادرات البلاد يتم من محافظة بوشهر، قائلاً: محافظة بوشهر هي القطب الاقتصادي الثالث في البلاد، وتملك ودائع مؤكدة من المناجم تبلغ مليارين وثمانمائة مليون طن، أي ما يعادل ٧ بالمئة من مناجم البلاد بأكملها.

وقال نصرالله كشاورز: خلال السنة الماضية، بلغت حصة صادرات محافظة بوشهر حوالي ١٢ مليار دولار، وبلغت حصة الواردات ٣/٥ مليار دولار. وأضاف: نظراً لأن محافظة بوشهر هي القطب الاقتصادي الثالث في البلاد وتملك ودائع مؤكدة من المناجم تبلغ مليارين وثمانمائة مليون طن، أي ما يعادل ٧٪ من مناجم البلاد بأكملها، يجري السعي من خلال الدخول إلى هذا المجال إلى خلق قيمة مضافة للمناجم كي نحصل على حصة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي.

صادرات البضائع من جمارك محافظة كرمانشاه تتجاوز ١/٥ مليار دولار

صرّح المدير العام لجمارك محافظة كرمانشاه بأن قيمة صادرات البضائع من جمارك المحافظة بلغت ملياراً و٥٠٦ ملايين و٥٤١ ألف دولار، بزنة ٣ ملايين و٤٨٩ ألف طن، خلال النصف الأول من العام الإيراني الجاري (بدأ في ٢١ آذار/مارس). وقال رضا نيكروش: من إجمالي صادرات البضائع من جمارك محافظة كرمانشاه، تستحوذ جمارك خسروي على الحصة الأكبر، حيث بلغت قيمة صادراتها ٤٦٥ مليون دولار، بوزن مليون و٢٨ ألف طن. وأضاف: جاءت جمارك برويزخان في المرتبة الثانية بصادرات بلغت قيمتها ٤٢٠ مليوناً و٣٩٧ ألف دولار، بوزن ٩٧٤ ألفاً و٥١٥ طناً.

وأوضح: إن حصة جمارك سومار من صادرات البضائع بلغت ٣٤٨ مليوناً و٨٤ ألف دولار، بوزن ٨٤٧ ألفاً و٦٦٨ طنًا. وأضاف: حققت هذه الجمارك المركز الثالث بين جمارك المحافظة من حيث الوزن والقيمة.

وموجودة منذ عقد بين أكبر ٢٠ شركة نقل للحاويات في العالم

شركة النقل البحري الايرانية تحتل المرتبة الـ١٧ عالميا

الشركة تسجل نموًا بنسبة ٩,٣٪ بنقل ١٠ ملايين و٢٣٣ ألف طن من أنواع مختلفة من البضائع

قال المدير العام لشركة النقل البحري الايرانية إن الشركة تحتل حاليًا المرتبة السابعة عشرة بين أكبر شركات الملاحة البحرية للحاويات في العالم، وهي موجودة منذ حوالي عقد من الزمن بين أكبر ٢٠ شركة نقل للحاويات في العالم.

وأضاف محمدرضا مدرس خياباني، خلال جلسة الجمعية العامة السنوية للشركة "إن هذه الشركة تحتل المركز الأول بين شركات النقل البحري في البلاد والمنطقة."

وأشار إلى زيادة رأس مال الشركة بنسبة ٤١٪ في الجمعية العامة غير العادية لهذا العام، ليصل إلى ١١٦ ألف مليار ريال، قائلاً: "على الرغم من العقوبات والقيود، فإن وضع الملاحة البحرية جيد؛ على الرغم من أننا شهدنا هذا العام انخفاضًا بنسبة ٤٥ إلى ٥٥٪ في أسعار أجور النقل مقارنة بعام ٢٠٢٤ في صناعة الملاحة البحرية العالمية."

وتابع مدرس خياباني: "في عام ٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠٢٣ شهدنا نموًا بنسبة ٠,٤٪ في نقل الحاويات مع حركة تجاوزت ٨٦٠ ألف وحدة مكافئة لعشرين قدماً (TEU)."

وأضاف: "في قسم نقل البضائع السائبة أيضًا، خلال عام ٢٠٢٤، سجلنا نموًا بنسبة ٩,٣٪ بنقل ١٠ ملايين و٢٣٣ ألف طن من أنواع مختلفة من البضائع، وفي نفس الوقت، في بحر قزوين، شهد أسطول النقل البحري لبحر قزوين التابع لمجموعة الملاحة البحرية لجمهورية إيران الإسلامية نموًا بنسبة ١١٪ بنقل مليون و٤١٣ ألف طن من البضائع."

نشاط أربعة آلاف بحار في شركة النقل البحري الايرانية

وشدد المدير العام لشركة الملاحة البحرية الايرانية، أن هذه المجموعة تمتلك قرابة أربعة آلاف عنصر بحري، على أن "جميع هؤلاء البحارة إيرانيون؛ بينما في عام ٢٠١٩ كان هناك أكثر من ٦٨٠ بحارًا أجنبيًا يعملون في الأسطول النشط، ولكن بجهود معهد تدريب الملاحة البحرية، أصبح جميع بحارتنا الآن إيرانيين، ولا ينضم بحار أجنبي إلى الأسطول إلا في حالات الطوارئ والضرورة في الموانئ الأجنبية."

وأوضح نائب رئيس مجلس إدارة شركة النقل البحري الايرانية فيما يتعلق بأصول هذه الشركة: "يوجد حاليًا ١٤٤ وحدة من أنواع السفن مختلفة الأشكال بسعة ٥ ملايين طن تشمل أيضًا سعة لنقل ١٦٠ ألف حاوية من فئة عشرين قدماً (TEU) من الحاويات في الأسطول النشط، كما أن ٣٢٤ ألف وحدة مكافئة لعشرين قدماً (TEU) من الحاويات في مجال الحاويات مملوكة للأسطول لتقديم خدمات التصدير والاستيراد لتجار ومنتجي البلاد، إلى جانب حوالي ١٦٠٠ عربة شحن مختلفة الأشكال تعمل."

الاستعداد للاستثمار في ميناء تشابهار

وتابع المدير العام لشركة النقل البحري الايرانية: "في السنة الأولى لوجود مجموعة الملاحة البحرية في ميناء تشابهار، تمكنّا من رفع عمليات الحاويات في هذا الميناء من الصفر إلى حركة ٦ آلاف وحدة مكافئة لعشرين قدماً (TEU) من الحاويات. وفي عام ٢٠٢٤، قفز هذا الرقم إلى ٨٨ ألف وحدة مكافئة لعشرين قدماً (TEU)، ونحن نتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ١٣٠ ألف وحدة مكافئة لعشرين قدماً (TEU) بنهاية هذا العام، وهو ما يعني أيضًا أن ميناء تشابهار قد ارتقى من المرتبة الأخيرة بين موانئ جنوب البلاد إلى ثاني أكبر ميناء في هذه المنطقة بعد ميناء بندر عباس."

وأكد مدرس خياباني: "مع استكمال سكة حديد زاهدان إلى تشابهار، سيدخل ممر الشمال-الجنوب مرحلة جديدة، وإن شركة النقل البحري الايرانية مستعدة تمامًا لتطوير نقل البضائع عبر هذا الطريق. لذلك، فقد أعلنا منذ فترة طويلة أن انسحاب المستثمرين الأجانب من ميناء تشابهار لن يلحق أي ضرر بالميناء، والملاحة البحرية مستعدة لتسريع عملية تطوير الميناء أيضًا."

واستطرد مدرس خياباني في تصريحاته بخصوص موضوع استخدام القدرات المحلية من قبل شركة النقل البحري الايرانية قائلاً: "يتم تلبية ٨٠٪ من احتياجات الأسطول الجارية باستخدام القدرة الإنتاجية المحلية، ومن خلال هذا يتم ضخ حوالي ٣٠٠ مليون دولار سنويًا إلى السوق المحلية."

وأضاف: "يمكن اعتبار شراء ١٥٠ عربة شحن خلال عام ١٤٠٣ من المنتجين المحليين، وكذلك إجراء جزء كبير من إصلاحات السفن والحاويات داخل البلاد، من بين جهود مجموعة الملاحة البحرية لمساعدة الاقتصاد والإنتاج الوطني."

ووفقًا لنائب رئيس مجلس إدارة شركة النقل البحري الايرانية يتم توفير أكثر من ٩٠٪ من وقود السفن منخفض الكبريت من داخل البلاد، وفي ميناء تشابهار، الذي كانت هناك قيود في تزويد السفن بالوقود، تمت إزالة هذا القيد إلى حد كبير باستخدام سفن تزويد الوقود التابعة للأسطول والوقود المنتج محليًا.

وفي الختام، شدد مدرس خياباني على أن "تأمين اقتصاد البلاد هو الاستراتيجية الأساسية في مجموعة النقل البحري الايرانية، موضحًا: "نحن الآن في وضع حرب اقتصادية هجينة، لكننا نؤكد للشعب أنه على الرغم من جميع القيود المفروضة الناجمة عن العقوبات الجائرة، فإن موظفي هذه المجموعة يبذلون قصارى جهدهم وعملهم لضمان عدم حدوث أي توقف، ولو كان بسيطًا، في العملية الاقتصادية للبلاد."

فيما مصافي روسية وهندية تسعى لاستيراد النفط منها

إيران.. إزدياد إنتاج النفط الخام بمقدار ١٢٠ ألف برميل يومياً

أعلن وزير النفط الإيراني، أنه على الرغم من العقوبات الشديدة، فقد ارتفع إنتاج البلاد من النفط خلال العام الأخير بمقدار ١٢٠ ألف برميل يوميًا.

وقال محسن باك نجاد، الثلاثاء، في تصريح للتلفزيون الإيراني: أنه خلال العام الماضي، ورغم القيود الكثيرة المفروضة على مبيعات النفط، فقد تمكنا بفضل الله وجهود زملائنا، من تهيئة الظروف لتحقيق أرقام قياسية في بيع وتصدير النفط الخام.

وأضاف: أنه على الرغم من أنني عادة ما أتجنب ذكر الأرقام، إلا أن الزيادة في إنتاج النفط تجاوزت ١٢٠ ألف برميل يوميًا، وأقول هذا لإسعاد شعبنا، وليعلموا أن أبناءهم يبذلون قصارى جهدهم في صناعة النفط رغم العقوبات.

وتابع باك نجاد: هناك أمر واحد يجب تذكره بشأن «آلية الزناد» وتأثيرها على بيع النفط الخام وهو أنه على مدار السنوات الماضية، فُرضت قيود كثيرة على بيع النفط الإيراني، خاصة منذ يونيو/حزيران من العام الماضي، حيث سُنّ قانون يُسمى «قانون السفن»؛ لكن على الرغم من ذلك، اتخذ زملاؤنا تدابير وتمكنوا عمليًا من الالتفاف عليه وبيع نفطنا بالشكل المطلوب.

ووفقًا لوزير النفط، فإنه مع تفعيل «آلية الزناد» لن تُفرض قيود أشد مما شهدناه حتى الآن؛ بالطبع، قد يكون هناك هامش لاتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب، وبالتالي لا داعي للقلق في هذا الصدد.

مصافي روسية وهندية تسعى لاستيراد النفط

وفي هذا السياق، قال خبير في شؤون الطاقة: إن المصافي الروسية-الهندية المشتركة في الهند تتطلع إلى استيراد النفط الإيراني الخفيف لتعويض النقص الناجم عن تقليص واردات النفط الروسي، وذلك في ظل الضغوط المتزايدة التي تمارسها الإدارة الأمريكية على نيودلهي.

وأوضح حميد حسيني، في تصريح صحفي، أن الحكومة الهندية أبلغت رسميًا الإدارة الأمريكية بقيادة دونالد ترامب بأنه إذا كانت واشنطن تريد من نيودلهي خفض وارداتها من النفط الروسي، فينبغي عليها أن تسمح لها باستيراد النفط من فنزويلا وإيران، موضحًا أن نتائج هذا الحوار لا تزال غير واضحة حتى الآن.

وأشار حسيني إلى وجود مصافي في الهند تشترك فيها روسيا والهند، وتعد من أكبر المصافي في البلاد، وكانت تستورد النفط الثقيل من روسيا، بينما كانت تحصل على النفط الخفيف من السعودية والعراق.

وأضاف: إن هذه المصافي، التي تقع داخل الأراضي الهندية وتعود ملكيتها إلى روسيا جزئيًا، تعتمد بشكل كبير على النفط الثقيل الروسي وتحتاج كذلك إلى النفط الخفيف، ما يجعلها مهتمة باستيراد النفط الإيراني، خاصةً وأنها مدرجة على قوائم العقوبات الأمريكية ولا تخشى المزيد من التداعيات.

كما أفاد حسيني بأن تقارير صادرة تفيد بوصول شحنة نفطية إيرانية إلى الهند، مما يعكس فرصة فعلية أمام إيران للعودة إلى السوق الهندية رغم العقوبات الأممية المفروضة على طهران.

ولفت إلى أن العقوبات الدولية التي أعاد مجلس الأمن فرضها تركز بالأساس على الجوانب المالية والمصرفية، ولم تفرض قيودًا على صادرات النفط بشكل مباشر.

وتأتي هذه التطورات وسط جهود مكثفة من واشنطن للضغط على الهند من أجل تقليل اعتمادها على النفط الروسي، مما يدفع نيودلهي للبحث عن بدائل أخرى تلبي احتياجاتها النفطية الحيوية.

تعاون إيراني-أوزبكي-تركماني في مجال سكك الحديد

تمّ توقيع دليل مسودة للتعاون في مجال سكك الحديد بعنوان «طريقة نقل وتسجيل ومراجعة العربات الإيرانية» في أراضي تركمانستان وأوزبكستان، بحضور الرئيس التنفيذي لشركة سكك الحديد الإيرانية.

وأفادت وكالة مهر للأنباء، في تقرير لها، بأنه تم التوقيع على طريقة نقل وتسجيل ومراجعة العربات الإيرانية «في أراضي تركمانستان وأوزبكستان، بحضور جبار علي ذاكري الرئيس التنفيذي لشركة سكك الحديد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وسيلاب نوربرديف نائب وزير النقل بسكك الحديد في تركمانستان، وزوفر نيرزولايف رئيس مجلس إدارة سكك حديد أوزبكستان.»

وتعتبر هذه الطريقة خطوة مهمة نحو الاستخدام الأمثل لطاقات سكك الحديد بين الدول الثلاث وزيادة حجم النقل الدولي بسكك الحديد.

بناءً على أحكام هذه الاتفاقية، أكد الطرفان على تطبيق النقل الدولي القائم على اتفاقيات الشحن بسكك الحديد، وتوصلا إلى اتفاق بشأن القضايا الرئيسية. تتضمن هذه المذكرة إجراءات نقل العربات الإيرانية ذات المواصفات الفنية المختلفة، بما في ذلك العربات المغطاة، وعربات الصهاريج، وعربات الحبوب، وعربات الحاويات، في أراضي تركمانستان وأوزبكستان. كما تم تحديد اللوائح المتعلقة بالعربات التي يبلغ عرض مسارها ١٥٢٠ ملم، سواءً كانت حكومية أو خاصة.

من النقاط المهمة في هذه الخطوة إمكانية نقل العربات الإيرانية المصنعة في رابطة الدول المستقلة (CIS) في أراضي تركمانستان وأوزبكستان، مع مراعاة شروط الصيانة الدورية واتفاق الطرفين المكتوب. وهذا يوفر تسهيلات كبيرة، لاسيما للبضائع المعبأة والسائبة والسائلة في الصهاريج.